أول حالة وفاة بـ«الكوليرا» في دمشق

انتظروا... أسعار جديدة للوجبات والمنشآت السياحية

البلخي لـ«الوطن»: ننسق مع الشؤون الصحية و«الحشائش» الورقية ممنوعة في منشآت الإطعام

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» بالتحضير لإصدار أسعار جديدة لمنشآت الإطعام والإقامة بما يشمل مختلف المنشآت بكل المحافظات، على أن تقر وتصبح الأسعار نافذة خلال ١٥ يوماً ليصار إلى التقيد بها وفرض الغرامات اللازمة والضبوط بحق المخالفين.

وأكد مصدر في وزارة السياحة أن لجنة الأسعار التي تضم معنيين وممثلين عن اتحاد غرف السياحة السورية، ووزارات التجارة الداخلية وحماية المستهلك والمالية والإدارة المحلية والبيئة، قد أقرت الآلية الجديدة التي راعت تغير كلف التشغيل من حوامل الطاقة في منشآت الإقامة لاسيما أن عدداً من المنشآت تستخدم خط الكهرباء الخاص غير الخاضع للتقنين.

كما أوضح أنه سيتم لحظ التغييرات التي طرأت على أسعار المواد الأولية لمكونات الخدمات المقدمة في المنشآت السياحية لاسيما اللحوم والدواجن وغيرها، خلال الفترة الماضية، أي لحظ ودراسة تغير أسعار تكاليف المواد الأولية، ناهيك عن رصد مختلف التغييرات الحاصلة في الكلف والمستلزمات الداخلة في التشغيل، مؤكداً اعتماد آلية التسعير السابقة التي حددتها الوزارة لكن بتغير الكلف.

وقال المصدر: إن المنشآت تقوم بتسعير الخدمات التي تقدمها بناء على التكلفة وفق آلية ثابتة، ومن المقرر إصدار نشرة أسعار تأشيرية قريباً، مضيفاً: قد يطرأ تغيير على بعض الأصناف والوجبات في بعض المنشآت وذلك صعوداً أو هبوطاً في الأسعار.

خدمات توصيل الوجبات خارج مظلة السياحة

بين مرضى الكوليرا، أكد مدير الجودة والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي وجود تنسيق بين الرقابة السياحية في الوزارة والشؤون الصحية في محافظة دمشق من خلال جولات الرقابة المشتركة للتدقيق على آلية تقديم الخدمات في المنشآت السياحية، لاسيما استخدام المعقمات والامتناع عن تقديم الورقيات الخضراء.

ويأتي ذلك تزامناً مع إصدار الوزارة تعميماً على إدارات وعمال المنشآت السياحية بتشديد الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة المرتادين والعاملين في المنشآت، وذلك إشارة إلى كتاب وزارة الصحة.

وحسب الكتاب الصادر عن معاون الوزير غباش الفراح، فإن أي تهاون سيستلزم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة التي قد تصل إلى عقوبة الإغلاق بحق المنشأة المخالفة.

كما أشادت الوزارة بالتزام المستثمرين والعاملين في القطاع السياحي بتطبيق الإجراءات والتعاميم الصادرة فيما يخص الوقاية من الأمراض السارية.

البلخي صرح لـ«الوطن» بأن استخدام الخضراوات الورقية بشكل غير مناسب ممنوع في المطاعم في مدينة دمشق وفق تعميم مديرية الشؤون الصحية حتى إشعار آخر على صعيد «الحشائش» الورقية من (خس ونعناع.. الخ).

وقال: قمنا بالتدقيق على التعقيم الخاص بالخضر وغير ذلك في المطابخ ومراحل تحضير الطعام، مع لحظ وجود التزام كبير في المنشآت السياحة بدمشق، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين، مضيفاً: إن صحة المواطن أهم عنصر في جودة الخدمات السياحية.

على نحو متصل، بين مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق قحطان إبراهيم أن التشدد مستمر في الإجراءات الاحترازية حتى فترة العطل، مع الاستمرار بسحب العينات من المياه والثلج للتأكد من سلامتها، وخاصة بعد تسجيل أول حالة وفاة بالكوليرا في العاصمة، ما يتطلب مزيداً من الالتزام والاستنفار من مختلف الفعاليات مع تفعيل ثقافة الشكوى عن أي مخالفة.

يشار إلى عدد الإصابات بالكوليرا بلغ حتى السبت الماضي ٦٩٢ إصابة أكثرها في حلب بواقع ٤٣٥ إصابة، فيما تم تسجيل ٤٠ حالة وفاة أكثرها في حلب بواقع ٣٤ حالة وفاة، مع تسجيل أول حالة وفاة في دمشق، و٣ وفيات في الحسكة ووفيتين في الحسكة.

أسباب الوفاة التأخر في العلاج

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: عممنا على الأطباء اتباع البروتوكول العلاجي للمصابين بالكوليرا الذين يراجعون عياداتهم

محمد منار حميجو

كشف نقيب الأطباء غسان فندي أنه تم التعميم على الأطباء باتباع البروتوكول العلاجي الذي وضعته وزارة الصحة أثناء معالجة المرضى الذين يراجعون عياداتهم ويتبين إصابتهم بوباء الكوليرا، مؤكداً أن الأدوية واللقاحات متوافرة ولا يوجد مشكلة في هذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح فندي أن أسباب حالات الوفاة تعود إلى التأخر في وصول الحالات إلى المشفى أو الطبيب، مشيراً إلى أن الكوليرا يعتبر خطيراً على الأعمار الكبيرة والصغيرة أيضاً باعتبار أن هذه الأعمار لا تتحمل فقدان السوائل نتيجة الإسهالات الشديدة والتي هي من أهم أعراض وباء الكوليرا.

فندي شدد على ضرورة اتباع قواعد النظافة العامة والابتعاد عن المأكولات المشبوهة وعن المياه الملوثة وعدم الشرب من مصادر مياه غير موثوقة، مبيناً أن أساس الإصابة بالكوليرا هي المياه والأطعمة الملوثة إضافة إلى عدم السرعة في نقل المريض إلى المشفى أو الطبيب عند الشك مباشرة في الإصابة بالكوليرا.

وأشاد فندي بقرار منع المطاعم والمنشآت السياحة من تقديم الخضراوات الورقية باعتبار أنها تحتاج إلى جهد في التعقيم ومن هذا المنطلق فإنه من الممكن أن يكون هناك صعوبة في تعقيمها.

نقيب الأطباء أوضح أن من أعراض وباء الكوليرا وجود الإسهال وخصوصاً الإسهال المائي والذي يعتبر أهم أعراض هذا الوباء وبالتالي فإنه يجب عدم إهمال أي إسهال يتعرض له الشخص إضافة إلى عدم إهمال آلام المغص التي تصيب المعدة، مؤكداً ضرورة تعويض الشخص بالسوائل مباشرة باعتبار أنه يفقد سوائل نتيجة هذا الإسهال.

وأشار إلى أن وباء الكوليرا هو مرض معد ويتم نقل العدوى عبر الأطعمة والأشربة وبالتالي يجب الاهتمام بالنظافة الشخصية حتى لا يصاب أحد بالعدوى، لافتاً إلى أن وزارة الصحة عملت منذ بداية اكتشاف حالات الكوليرا على تطويقها وأيضاً على توزيع اللقاحات وتوفير الأدوية التي تدخل في مسألة علاج هذا الوباء، لافتاً إلى أن الدواء متوفر والعلاج آمن.

وبين فندي أنه منذ فترة طويلة لم يظهر هذا المرض في سورية فمن الممكن أن يكون هناك الكثير من المواطنين نسوا أعراضه وهذا من الممكن أن يكون سبب وجود حالات الوفاة نتيجة تأخر مراجعة المشافي والأطباء وخصوصاً الأشخاص المتقدمين في العمر الذين لا تتحمل أجسادهم فقدان السوائل نتيجة الإسهال باعتبار أن أهم وسائل علاج هذا الوباء هو تعويض السوائل التي فقدها المريض.

وأعلنت وزارة الصحة في بيان لها أمس الأول أن العدد الإجمالي لإصابات الكوليرا المثبتة ارتفع إلى ٦٩٢ إصابة، توزعت في حلب ٤٣٥ ودير الزور ١١٩ والحسكة ٥٢ والرقة ٢٨ واللاذقية ٢٢ والسويداء ١١ ودمشق ٨ وحماة ٧ وحمص ٦ ودرعا ٣ والقنيطرة ١.

ووفق البيان فقد بلغ العدد الإجمالي للوفيات بالكوليرا ٤٠ وفاة توزعت في حلب ٣٤ والحسكة ٣ ودير الزور ٢ ودمشق ١، مشيرة إلى أن معظم الوفيات ناتجة عن التأخر في طلب المشورة الطبية المبكرة، أو لأشخاص يعانون من أمراض مزمنة.

ودعت الوزارة في بيانها إلى ضرورة اتباع إجراءات الصحة العامة المتمثلة بغسل اليدين بالماء والصابون بشكل متكرر، وشرب المياه من مصدر آمن وإذا تعذر إيجاده يمكن غليها لمدة دقيقتين ثم حفظها في وعاء نظيف ومغلق، وغسل الفواكه والخضر بشكل جيد وطهي الطعام وحفظه بدرجة الحرارة المناسبة وعدم شرب أو تناول أي شيء مجهول المصدر أو يشك بسلامته، وطلب المشورة الطبية المبكرة في حال الاشتباه بالإصابة.

رئيس مجلس مدينة حمص: بسبب تضخم الأسعار والغلاء المعيشي

تضاعف إيجار العقارات بشكل غير مسبوق وعقارات تجاوز إيجارها المليون ليرة

حمص- نبال إبراهيم

تشهد أسعار إيجارات العقارات الشهرية للمنازل السكنية والمحال التجارية في مدينة حمص حالياً قيماً جنونية غير مسبوقة، وتضاعفت هذه الأجور هذا العام لذات العقارات بنسبة تزيد على ١٠٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

ورصدت «الوطن» قيم الإيجارات خلال هذه الآونة بمدينة حمص في كل من الأحياء الشعبية والمخالفات والأحياء المتوسطة والحديثة أو القريبة من مركز المدينة أو المواقع الخدمية، حيث سجل متوسط إيجار المنزل في الأحياء الشعبية والمخالفات مثل أحياء وادي الذهب وكرم الزيتون وحي الورود والبيّاضة ما بين ١٥٠ ألفاً إلى ٢٥٠ ألف ليرة سورية شهرياً فيما كان متوسط الإيجار في الأحياء نفسها خلال العام الماضي يتراوح ما بين ٥٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف ليرة سورية، فيما يتراوح متوسط إيجار المنازل والمحال في الأحياء المتوسطة مثل النزهة وعكرمة القديمة والعدوية وكرم الشامي والخضر ما بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٥٠ ألفاً شهرياً وكان متوسط الإيجار في العام الماضي لا يتجاوز ١٥٠ ألف ليرة سورية، وأما أسعار الإيجارات في الأحياء الحديثة أو القريبة من مركز المدينة والخدمات مثل شارع الحضارة والدبلان والغوطة والحمرا والإنشاءات والمحطة فيتراوح حالياً ما بين ٤٠٠ ألف إلى ما يزيد على مليون ليرة سورية بحسب حالة العقار الفنية وإكسائه ومساحته وموقعه.

وأكد عدد من المستأجرين ممن تواصلت معهم «الوطن» أن بدل الإيجار الشهري الذي يدفعونه للمؤجر يفوق قدرتهم المادية وأكثر من رواتبهم بكثير إلا أنهم مضطرون للإيجار لكونهم لا يملكون أي عقار يقطنون به ما يضطرهم لعمل إضافي إلى جانب عملهم الأساسي لتلبية متطلبات الحياة المعيشية الصعبة، لافتين إلى أن عملية البحث عن عقارات للإيجار في المدينة كل ستة أشهر أو عام بعد انتهاء عقد الإيجار تؤرق حياتهم ويزيد ضغط الطلب على العقارات الأمر الذي يؤدي لارتفاع إيجارات المنازل مجدداً، وما تزيد صعوبة الأمر والضغط على المستأجرين هو أن أغلبية أصحاب العقارات السكنية يطلبون دفع قيمة الإيجار مقدماً لمدة عام كامل أو لمدة ٦ أشهر وفق عقد الإيجار المنظم مع المؤجر.

من جانبهم بين عدد من المؤجرين لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار طال كل شيء بشكل جنوني وغير مسبوق وإيجار العقارات مثلها كمثل أي شيء ارتفع وتضاعف ثمنه، مشيرين إلى أن ثمن العقار في حي النزهة على سبيل المثال كان منذ سنوات لا يتجاوز ٣٠ مليون ليرة سورية وكان بدل إيجاره نحو ٢٠ إلى ٢٥ ألفاً وحالياً يزيد سعره على ١٥٠ مليون ليرة سورية ومن الطبيعي أن يصبح بدل إيجاره يزيد على ٣٠٠ ألف.

من جهتهم أشار عدد من أصحاب مكاتب الوساطة العقارية لـ«الوطن» إلى أن تحديد أجرة العقارات إن كان شقة أو محلاً يتم وفق اعتبارات معينة بحسب الطلب والموقع والخدمات وقربها من المؤسسات كالجامعة والمشافي ومحطات الانطلاق وغير ذلك، علاوة على موضوع مدى تجهيز العقار والإكساء الذي يتميز به، مبينين أنه ليس بمقدور كل المواطنين الاستئجار في تلك المواقع لذا يتجهون إلى الأحياء الشعبية ومناطق المخالفات الواقعة خارج المخطط التنظيمي لمدينة حمص لكون العقارات تكون فيها أرخص، وهذا ما زاد الطلب على العقارات وبالتالي ارتفاع بدل إيجارها.

ورأى آخرون أن عدداً كبيراً من العائلات التي كانت نازحة خلال سنوات الحرب عادت إلى المدينة وليس بمقدورها ترميم منازلها ما زاد الطلب على عمليات البحث عن شقق للإيجار، خاصة أن زيادة الطلب لم يواكبها تشييد أبنية حديثة ما أثر على حركة العرض وأدخل العقارات في الكثير من المناطق والأحياء ضمن معادلة المضاربة، مشيرين إلى أنه ومع الضغط على طلب العقارات المعروضة للإيجار بدأ الارتفاع في الإيجارات سواء للعقارات السكنية أم التجارية وتضاعفت عاماً بعد عام.

واقترح عدد من أصحاب المكاتب العقارية أن تقوم شركات التعهد بالاتفاق مع أصحاب العقارات ببناء العقار بشقق متعددة مع إكساء كامل وتخصيصه بحصة متفق عليها واستثمار ما يتبقى، مشددين على ضرورة سن قانون لتحصيل مستحقات المكاتب العقارية عند تمنع طرف من الأطراف عن الدفع بدلاً من اللجوء إلى القضاء والمحامين لأن أجر ذلك يفوق ما يحصله المكتب من الزبون.

بدوره رد رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب لـ«الوطن» أسباب ارتفاع الإيجار إلى تضخم الأسعار على وجه العموم والغلاء المعيشي على وجه الخصوص، موضحاً أن من يمتلك عقاراً للإيجار يتحكم فيه ولاسيما أن هناك الكثير من العقارات في المدينة تهدمت ولم يتمكن أصحابها من إعادة ترميمها ما زاد الطلب على العقارات للاستئجار.

وبين البواب أن الموضوع يخضع للعرض والطلب ومدى قرب العقارات للمدينة ولاسيما مع قلة المحروقات ووسائط النقل ما دفع الكثير من القاطنين بالريف إلى التوجه إلى المدينة والإقامة فيها ما زاد الطلب على الإيجار.

المالية: القيم الرائجة للعقار لا تؤثر في الإيجارات

من جهته أكد مصدر في مديرية مالية حمص لـ«الوطن» أن إيجار العقارات يخضع للسوق المحلية ومدى قرب هذه العقارات من مركز المدينة وموقعها من أماكن الخدمات والمؤسسات كالجامعة، بالإضافة إلى تعلق الأمر بالعرض والطلب من ناحية الاقتصاد وزيادة الطلب على منطقة دون الأخرى.

وبين أن القيم الرائجة للعقار لا تؤثر على الإطلاق في موضوع الإيجارات وإنما ما يؤثر حركة السوق والموقع المكاني للعقار وما يتميز به من حالة فنية وإكساء وقربه من المواقع العامة، موضحاً أن إيجار العقار يختلف بحسب موقعه من سكني إلى تجاري فالمنطقة القريبة من مركز المدينة والمواقع العامة تزداد قيمتها التأجيرية وتقل في المناطق التي تبعد عنها، حيث إن موقع العقار هو الأساس في قيمة إيجاره سواء كان سكنياً أم تجارياً بحسب الأسعار السائدة في تلك المنطقة أو غيرها.

ولفت إلى أنه لا يمكن تحديد الإيجارات لكونها تخضع للعرض والطلب ولا يوجد ضوابط لها ولا يتحكم بها سوى حركة السوق.

تجفيف الذرة على الطرقات

أرباح الفلاح من دونم القطن قد تصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة

محمود الصالح

بين مدير الزراعة في الرقة محمد الخدل، أن التسويق إلى المحافظات الأخرى تسبب بتأخر بتسويق محصول القطن من ريف الرقة الشرقي، إذ إن الفلاحين يضطرون لانتظار قطاف حمولة قاطرة كاملة لبدء التسويق، مشيراً إلى أنه يتم التسويق إلى مصلح تشرين في حلب بالنسبة لإنتاج الريف الغربي المحرر، وإلى حماة بالنسبة للريف الشرقي وبلغت الكمية المسوقة من الريف الشرقي «١١٦» طناً حتى الآن.

وبين مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن المؤشرات الأولية تشير إلى أن المساحات التي زرعت بشكل متأخر في شهر تموز لديها جيدة حيث لا يتجاوز إنتاج الدونم الواحد ١٢٥ كغ، وهي القطعة الأولى والوحيدة لهذه المساحات التي تصل إلى ٣٠٠ هكتار، فيما يقدر إنتاج المساحات التي زرعت بشكل مبكر خلال شهر نيسان للقطعة الأولى بحدود ٢٥٠ كغ في الدونم، لافتاً إلى أن هذه المساحات قليلة ولا تتجاوز ٢٦٨ هكتاراً في كامل الريف المحرر، ويتوقع أن تكون هناك قطعة ثانية ليصل إنتاج القطعتين في الدونم إلى ٤٠٠ كغ.

وعن أهم القضايا التي ناقشتها اللجنة الزراعية الفرعية في الرقة في اجتماعها الأخير برئاسة محافظ الرقة عبد الرزاق الخليفة أوضح الخدلي أنه تمت مناقشة عمليات تسويق المحاصيل الصيفية وإقرار الخطة الزراعية في الريف المحرر للموسم القادم التي بلغت مساحتها أكثر من ٢٢ ألف هكتار منها ١٧٦٧٧ هكتاراً تتم زراعتها بالقمح المروي و٣١٤ هكتاراً بالشعير الحب و٥٧٦ هكتاراً بالمحاصيل العلفية و٤٤٦ هكتاراً بالمزروعات البقولية الغذائية، وكل ذلك في المحاصيل الرئيسية، أما بالنسبة للمحاصيل التكنيفية فقد تقرر وفق الخطة زراعة ٦٥٢٢ هكتاراً بالمحاصيل العلفية و٥٧٦٤ هكتاراً بمحصول الذرة الصفراء.

«الوطن» تابعت عمليات قطاف القطن في الريف الشرقي وتبين أن أغلب الحقول المبكر منها والمتأخر لن يتم قطاف المحصول إلا مرة واحدة والمتوسط ٣٥٠ كغ في الدونم، والبعض يعزو السبب إلى إصابة المحصول بديدان القطن ما أدى إلى انخفاض الإنتاج، وعن أسعار ضمان بقايا حقول القطن أكد عدد من الفلاحين أنه نتيجة فقدان المراعي للثروة الحيوانية وارتفاع قيمة الأعلاف فإن ضمان الدونم الواحد بين ٢٠٠ و٢٥٠ ألف ليرة. وبذلك يمكن أن يحقق دونم القطن إيراداً يتجاوز مليوناً ونصف المليون ليرة، علماً أن التكلفة كما قدرها لنا عدد من الفلاحين لا تتجاوز نصف مليون ليرة في حال كان القطن مزروعاً على مشاريع الري الحكومية، وترتفع إلى ٧٠٠ ألف في حال كانت تروى بالضخ من نهر الفرات أو الآبار.

جدير بالذكر أنه تمت خلال الموسم الصيفي زراعة ٥٨٠٠ هكتار بمحصول الذرة الصفراء في ريف الرقة المحرر ويقدر إنتاج الهكتار بحدود ١٠ أطنان تقريباً ويصل سعر الذرة الآن في السوق إلى ١٥٠٠ ليرة، وتعاني محافظة الرقة من عدم توافر مجففات لاستقبال هذه الكمية الكبيرة من الإنتاج، باستثناء مجفف صغير للمنظمات الدولية بطاقة طنين في الساعة، ويؤكد الفلاحون أن المؤسسة العامة للأعلاف لم تحدد أسعار شراء الذرة الصفراء والمواصفات التي سيتم الاستلام بموجبها، وتبقى الطرقات هي المكان الوحيد لتجفيف الذرة الصفراء في الرقة.